

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

حكم استعمال الذهب .

الذهب لأن النبي عليه الصلاة والسلام جمع بين الذهب وبين الحرير في التحريم على الذكور بقوله عليه الصلاة والسلام : [هذان حرامان على ذكور أمتي] فيكره للرجل التزين بالذهب كالتختم ونحوه ولا يكره للمرأة لقوله عليه الصلاة والسلام : [حل لإناتها] .
و [روي عن النعمان بن بشير B أنه قال : اتخذت خاتما من ذهب فدخلت على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما لك اتخذت حلي أهل الجنة قبل أن تدخلها فرميت ذلك و اتخذت خاتما من حديد فدخلت عليه فقال : ما لك اتخذت حلي أهل النار ؟ فاتخذت خاتما من نحاس فدخلت عليه فقال إني أجد منك ريح الأصنام فقلت كيف أصنع يا رسول الله ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : اتخذه من الورق ولا تزد على المثقال] .

و الأصل أن استعمال الذهب فيما يرجع إلى التزيين مكروه في حق الرجل دون المرأة لما قلنا واستعماله فيما ترجع منفعته إلى البدن مكروه في حق الرجل والمرأة جميعا حتى يكره الأكل والشرب والأدهان والتطيب من مجامر الذهب للرجل والمرأة لقول النبي عليه الصلاة والسلام : [إن الذي يشرب من آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم] و معلوم أن الذهب أشد حرمة من الفضة ألا يرى أنه رخص عليه الصلاة والسلام التختم بالفضة للرجال ولا رخصة في الذهب أصلا فكان النص الوارد في الفضة واردا في الذهب دلالة من طريق الأولى كتحريم التأفيف مع تحريم الضرب والشتم وكذلك الاكتحال بمكحلة الذهب أو بميل من ذهب مكروه للرجل والمرأة جميعا لأن منفعته عائدة إلى البدن فأشبه الأكل والشرب .
و أما الإساءة المضيب بالذهب فلا بأس بالأكل والشرب فيه عند أبي حنيفة B وهو قول محمد ذكره في الموطأ وعند أبي يوسف يكره وجه قول أبي يوسف أن استعمال الذهب حرام بالنص وقد حصل باستعمال الإساءة فيكره .

وجه قولهما : أن هذا القدر من الذهب الذي عليه هو تابع له و العبرة للمتبوع دون التابع كالثوب المعلم و الجبة المكفوفة بالحرير و على هذا الخلاف الجلوس على السرير المضيب و الكرسي و السرج و اللجام و الركاب و التفرد المضيب و كذا المصحف المضيب على هذا الخلاف و كذا حلقة المرأة إذا كانت من الذهب و لبس ثوب فيه كتابة بذهب على هذا الاختلاف .

و أما السيف المضيب و السكين فلا بأس به بالإجماع و كذلك المنطقة المضيب لورود الآثار بالرخصة بذلك في السلاح و لا بأس بشد الفص بمسماز الذهب لأنه تبع للفص و العبرة للأصل دون

